

زيارة لافروف للجزائر:

هل تلتقي التطلّعات الاقتصادية والسياسية الروسية المتمرّدة مع التطلّعات الجزائرية المثقلة بالإكراهات الجيوسياسية؟

وحدة بحث مركز الدراسات المتوسطة والدولية

ولا يقف التعاون بينهما عند هذا الحد بل يتعداه للمبادلات التجارية فقد سجلت الصادرات الروسية للجزائر السنة المنقضية 3 مليار دولار حسب ما صرح به لافروف اثناء الزيارة مما يدل على قيمة الجزائر الاقتصادية لدى روسيا. غير ان الجزائر وبمناسبة اندلاع الحرب الروسية على أوكرانيا تبدوا وكأنها بدأت تباعد شيئا فشيئا على موقع الشريك المتميز مع روسيا رغم انها واصلت نهج دبلوماسيتها التاريخية تجاه الملف اذ امتنعت على التصويت في شهر مارس امام الجمعية العامة على قرار يدين روسيا وصوتت ضد قرار اممي حول تعليق عضوية الاتحاد الروسي في مجلس حقوق الانسان .

لا شك انّ الجزائر رقم إقليم صعب في منطقة تشهد تطورات متسارعة لا تهدد امن الضفة الجنوبية لحوض المتوسط فقط وإّما كل الإقليم الفارق في أزمات تتصاعد بوتيرة عالية خاصّة ما تعلق بأجوارها الأقرب، فتونس تتجه لتأسيس نظام كلياني دكتاتوري مما يشكّل تهديدا مباشرا لاستقرار الجزائر ويسرع من وتيرة الهجرة السرية لشمال الضفة المتوسط وليبيا تتنازعها ازمة سياسية وعسكرية عصية عن الحلول السياسية في حين ان دول جنوب الصحراء تشقها حروب أهلية تلعب فيها قوات "فاغنر" الروسية دورا محوريا في تغذيتها. كل هذه الاعتبارات الجيوسياسية تفرض على الجزائر الحذر في تموقعاتها المستقبلية من اجل اختيار المقاربة التي تخرجها الرابح الأكبر والفاعل الرئيسي في المنطقة وفعلا هذا ما يستنتج من ملامح الخيارات الدبلوماسية

بشكل مفاجئ وغير مبرمج مسبقا زار سرغي لافروف الجزائر وقابل الرئيس تبون. أعلن الطرفان بالمناسبة عزمهما انتاج وثيقة تعاون استراتيجية تستفيد من متانة العلاقة الاستراتيجية بين الطرفين وذلك حسب التصريحات المتبادلة اثناء الزيارة .

لا شك ان طموحات الجزائر الاقتصادية بالأساس حيث تفتح حرب روسيا على اكرانيا باب الفرص الاقتصادية على مصراعيه امام الجزائر وذلك إذا أحسنت إدارة التمايز مع التمرّد الروسي على المنظومة الدولية. في حين ان مصلحة روسيا جيوسياسية بالأساس حيث ترى في شريكها التاريخي في شمال افريقيا عنصرا ضامنا لتموقعاتها الإقليمية وشريكا استراتيجيا يمكنها من الخروج بأخف الاضرار المتوقعة من العقوبات المفروضة عليها سواء الحالية أو المستقبلية، فهل يمكن ان تلتقي مصلحة الطرفين ام ان التوازنات الدولية الجديدة ستقوض طموح كليهما؟

تستمد العلاقة الجزائرية الروسية متانتها من جذورها التاريخية فقد كان الاتحاد السوفياتي سباقا في دعم حرب التحرير الجزائرية و الاعتراف بالدولة المستقلة حتي قبل تشكل حكومتها المؤقتة مما ترتب عليه اعتماد كلي للدولة الجزائرية حديثة الاستقلال على روسيا في بناء اقتداراتها العسكرية وبذلك احتلت الجزائر المرتبة الأفريقية الأولى و العالمية الثالثة في استيراد الأسلحة الروسية حيث تغطي الجزائر وحدها 15% من حجم المبيعات العسكرية الروسية للعالم ،

العالم؟ وهل ذلك يعني كما ذهب البعض في التحليل ان روسيا تعرض على الجزائر المناولة في خلافتها في نصيبتها في السوق العالمية عن طريق بيعها شركات روسية عملاقة قادرة على الترفيع في قرات الجزائر الإنتاجية في مجال الغاز في المدى القصير والعاجل؟ كل الاحتمالات واردة خاصة وان جميع المؤشرات تدل ان الحرب على أوكرانيا لن تكون خاطفة كما خطط لها الروس بل ستمتد لسنوات.

أما على المستوى الجيوسياسي فالمسائل العالقة بين الطرفين تبدو أكثر تعقيدا من تلك الاقتصادية. تبدأ الصعوبات من التباين الواضح بين الجزائر وروسيا حول وضعيات اجوار الجزائر والتي تقاسمهم آلاف الكيلومترات من الحدود المشتركة بما يعكس التأثير المباشر لعدم استقرارها على استقرار الجزائر كما بات من المتأكد ان رهانات الجزائر في تونس وليبيا ودول جنوب الصحراء تتناقض تماما مع رهانات شريكها "المميز" ويتعمد الوضع أكثر خاصة بعد زيارة وزير الخارجية الأمريكي للجزائر الذي نقل رغبة الادارة الامريكية تفويض الجزائر القرار في معالجة الازمات السياسية والعسكرية المتسارعة لا جوارها. من هنا تتضح السياسة الجزائرية القائمة على توجّ الحذر تجاه شريكها الروسي التاريخي دون ان تتورّط في مواقف تحرمها من اغتنام الفرص الاقتصادية والجيوسياسية المتاحة من طرف جميع الشركاء دون استثناء.

ليس هذا لوحده كاف ان تتمخّ الزيارة المفاجئة على ضرورة صياغة عقد استراتيجي جديد بين الطرفين؟

الاقتصادية والجيوسياسية للجزائر في الآونة الخيرة.

فعلى المستوى الاقتصادي تعيش الجزائر تحولات ظرفية هامة ومؤثرة جدًا مردّها تلقيها لعروض مغرية من جيرانها الأوروبيين تتمحور حول برامج دعم قدراتها الإنتاجية في الغاز لتتمكن الجزائر من تغطية احتياجات السوق الأوروبية المتصاعدة جراء العقوبات المسلطة على روسيا. توفرّ الجزائر ما نسبته 11% من مجموع الغاز المورّد من قبل الدول الأوروبية مقابل تكفل الاتحاد الروسي بتغطية نصف حاجيات أوروبا من الغاز. لم تخف الوفود الرسمية المتسارعة للجزائر وخاصة تلك الإيطالية والإسبانية رغبتهما في تعزيز موقعهما كشريكين قادرين على تطوير القدرات الإنتاجية للغاز الجزائري على المدى القصير. في هذا السياق فقط يفهم الحرص الروسي على ابرام "وثيقة استراتيجية جديدة تعكس طبيعة العلاقة المتنامية بين البلدين" والذي يعتقد ان يشكل الإطار الذي يضبط تصوّر مشترك لمعالجة التدايعات الطاقية للحرب. ان هذا البعد لم يكن خافيا اثناء الزيارة فقد ردّ لافروف بوضوح على سؤال يتعلق بإمدادات الغاز الجزائرية للدول الأوروبية قائلا: " نعتقد ان الدول المنتجة للغاز عليها ان تحترم الصفقات التي تم التوصل اليها فعلا" بما يعني صراحة ان روسيا تدعو المنتجين الى عدم المساس باستقرار العقود المبرمة وضمنا محافظة روسيا على موقعها كأكبر مزوّد للغاز في أوروبا. فهل انّ الاتفاق الاستراتيجي الجديد سيشمل العقود المستقبلية وخاصة تلك المتعلقة بتأثيرات الحرب على سوق الطاقة في